



المملكة المغربية

كلمة السيد محمد لوليشكي
السفير المندوب الدائم

خلال

جلسة مجلس الأمن لمناقشة بند الشرق الأوسط بما في ذلك فلسطين

نيويورك في 23 يناير 2013



السيد الرئيس،

اسمحو في البداية أن أحيي حضور السيد الوزير رياض المالكي ممثلاً لدولة فلسطين المراقبة لدى الأمم المتحدة. كما أتوجه بالشكر للمنسق الخاص السيد روبرت سيرى على إحاطته الشاملة حول تطورات الوضع في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك فلسطين.

لا يجادل أحد في أن القضية الفلسطينية تمر اليوم بمنعطف تاريخي وحاسم بعد سنوات طويلة من الجمود والمد والجزر الذي شهده مسلسل السلام في منطقة الشرق الأوسط بسبب العراقيل التي تضعها سلطات الإحتلال الإسرائيلي، وانعدام الإرادة السياسية لديها لتمكين الشعب الفلسطيني من حقه في إقامة دولته المستقلة .

وقد تفاقم هذا الوضع مع تسريع إسرائيل لوثيرة الاستيطان وخصوصاً بعد الإعلان عن خطة تطوير منطقة "إي 1" الذي يهدف إلى بناء آلاف المستوطنات جنوبي وشمالي القدس و في الضفة الغربية، مما سيؤدي، في حالة تنفيذ هذا المشروع، إلى تمزيق الوحدة الجغرافية للضفة الغربية بشكل نهائي و إنهاء كل أمل في إنجاح عملية السلام.

إن المملكة المغربية تعبر من جديد عن إدانتها الشديدة للخطة الاستيطانية الإسرائيلية، وندعو المجتمع الدولي ممثلاً في هذا المجلس إلى التدخل لوضع حد لهذه السياسة التي تضرب في العمق الحل السياسي ومن شأنها أن تعصف برؤية الدولتين إذا لم يتم تدارك الأمور خلال سنة 2013.

السيد الرئيس

في الوقت الذي تتماذى فيه إسرائيل في عملية الاستيطان على الأراضي الفلسطينية تمنع الفلسطينيين من البناء على أراضيهم، وتذهب إلى حد تدمير منازلهم وترحيلهم ومصادرة أراضيهم، كما حدث أخيراً في قرية باب الشمس وقرية باب الكرامة.

وتعتبر مدينة القدس الشرقية المستهدفة الأولى بهذا المشروع الاستيطاني الذي يروم تغيير معالم هذه المدينة ذات الأبعاد الرمزية والمكانة الخاصة لدى كافة أتباع الديانات السماوية وطمس هويتها وتغيير معالمها الدينية والثقافية والحضارية، وتعديل تركيبها السكانية وعزلها عن محيطها الفلسطيني.

و ما فتى صاحب الجلالة بوصفه رئيس لجنة القدس يناشد مجلسكم هذا وخصوصاً الدول النافذة فيه لكي يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته الكاملة لوقف انتهاك حرمة الأماكن المقدسة الإسلامية منها والمسيحية واحترام الوضع القانوني لمدينة القدس وهويتها التاريخية وحمل إسرائيل على الالتزام بالقرارات الأممية التي تؤكد على اعتبار هذه الإجراءات لاغية.

السيد الرئيس

لقد برهن الفلسطينيون بالقول والفعل على تمسكهم بعملية السلام و التفاوض لإنهاء النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، ومن شأن تحقيق المصالحة الفلسطينية وتفعيلها تقوية الموقف التفاوضي الفلسطيني، كما أكدت الدول العربية على أن السلام العادل و الشامل هو خيار إستراتيجي لا بديل عنه.

لكن مقابل ذلك أظهرت التجربة أن مرونة الجانب الفلسطيني لم يقابلها لحد الآن من جانب إسرائيل إلا التعتت والتمادي في الإستيطان والإبقاء على حصار غزة واستغلال أي ظرفية جهوية أو دولية لتكثيف ممارستها وتعميق الإحتلال بشكل يهدد آفاق الحل النهائي المتعارف عليه دوليا.

إن المجتمع الدولي مطالب بالتدخل بحزم وبسرعة لتنفيذ الحل السياسي القائم على خيار الدولتين، من خلال بلورة خطة سياسية واضحة ومحددة زمنيا تعيد مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين المتوقفة منذ سبتمبر 2010 إلى مسارها، وتؤدي إلى تسوية تتيح للشعب الفلسطيني إقامة دولته المستقلة القابلة للحياة على أساس حدود 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل.

السيد الرئيس

إن الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في تدهور مستمر بسبب الإحتلال الإسرائيلي، وتفاقم العجز في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية بسبب وقف إسرائيل تحويل عائدات الرسوم الجمركية والضريبية التي تستخلصها نيابة عن السلطة الفلسطينية ردا على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص تطوير التمثيل الفلسطيني في المنظمة الدولية.

ومن شأن هذه الأزمة أن تهدد المنجزات التي حققتها الحكومة الفلسطينية على درب إرساء دعائم الدولة الفلسطينية.

كما لا يزال قطاع غزة يعاني من حصار جائر ينتهك بشكل صارخ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني و يحط من الكرامة الإنسانية لأكثر من 1.6 مليون فلسطيني، بينهم أكثر من مليون لاجئ. إننا إذ نؤكد إدانتنا لهذا الحصار، ندعو المجتمع الدولي إلى التحرك من أجل وضع حد لهذا العقاب الجماعي.

السيد الرئيس

إن تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتضييق الخناق على سكانها وانسداد أفق السلام يزيد من تآزيم الوضع في الشرق الأوسط، وينذر بمخاطر لا يمكن التكهن بأبعادها وتداعياتها بالنسبة لكل شعوب المنطقة. والحالة هذه يتحتم على هذا المجلس وعلى الرباعية الدولية التحرك بفعالية لاستئناف المفاوضات وتسريع وثيرتها من أجل إحلال السلام الشامل والعدل في المنطقة.

السيد الرئيس

إن تركيزنا على القضية الفلسطينية، صلب النزاع العربي الإسرائيلي، مبعثه تخوفنا الشديد من انسداد آفاق حل هذا النزاع، و لا يعني ذلك أننا غير منشغلين بخطورة الأوضاع في سوريا، أو غير منشغلين باستمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية في الجولان السوري و الجنوب اللبناني.

إننا نتابع بقلق بالغ الأوضاع في سوريا وتداعياتها الإنسانية التي نتفاهم يوما بعد يوم . وهنا أود أن أحيي مبادرة السيد الأمين العام دعوة مؤتمر للمانحين وقرار الكويت الشقيقة استضافته. إننا إذ نتطلع إلى إحاطة السيد الإبراهيمي الممثل الخاص المشترك في نهاية هذا الشهر، نعبر عن أملنا في أن يتمكن المجلس من الحديث بصوت واحد لخلق الظروف المواتية لبلورة جهود دولية تؤمن وضع حد للإقتتال والتأسيس لحوار سياسي جامع

وشامل حول بناء مجتمع ديموقراطي في سوريا تحترم فيه مصالح وكرامة كافة مكونات الشعب السوري الشقيق،
ويضمن الوحدة الوطنية والسلامة الترابية لهذا البلد الشقيق.

وأخيرا لا يفوتني التذكير بموقف المغرب المندد باستهداف إسرائيل لسيادة لبنان مؤكدين من جديد تشبثنا
باستقرار لبنان و باستقلاله وسلامة ترابه ووحدة شعبه، خاصة في ظل التحديات التي تواجهها المنطقة، منوهين
بالحكمة والتبصر والمسؤولية التي أبانتها القوى الوطنية بكل مشاربها لتحصين لبنان الشقيق من مضاعفات
الأزمة التي تعرفها المنطقة.

وشكرا